

## الفصل الثاني

# أحكام النسب في حالة الإنجاب الصناعي

وفيه: تمهيد، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإنجاب الصناعي من دون تدخل الغير.

المبحث الثاني: الإنجاب الصناعي بتدخل الغير.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على اختلاف العلماء في الحمل لحساب الغير.



## تمهيد

يؤدي التلقيح الصناعي في معظم صوره إلى الفصل بين الإنجاب من ناحية، والاتصال الجنسي من ناحية أخرى، وهذا الفصل يتعارض مع التصور العام الذي قامت عليه رابطة النسب في الشريعة الإسلامية.

ويقوم هذا التصور لرابطة النسب في الشريعة الإسلامية على حقيقة مقتضاها: أن الاتصال الجنسي كان هو الطريقة الوحيدة للإنجاب، وكان طبيعياً أن من تضع مولوداً هي أمه حقيقة؛ لأنه تكوّن من مائها، وخرج من صلبها، كما كان طبيعياً أيضاً أن يفترض أن المولود الذي يبدأ حمله أثناء الزواج هو ابن للزوج حقيقة، فالزوجة مقصورة على زوجها وحده دون غيره الاستمتاع بها، كما أنها تلتزم بالإخلاص لزوجها.

ولذا كان من الطبيعي أن نفترض أن المولود من ماء الزوج خرج من صلبه هو دون غيره، وانطلاقاً من حرص الشارع على وجوب أن يرتبط الطفل بأبيه رابطة حقيقية، أجاز للزوج أن ينكر نسب الولد له، إذا شك في نسبه بحثاً عن الأب الحقيقي للطفل.

لكن هذا التصور الذي بُنيت عليه أحكام وقواعد النسب قد انقلب رأساً على عقب؛ سواء بالنسبة لثبوت الأبوة، أو بالنسبة لثبوت الأمومة، فالنسب في الشريعة الإسلامية قد قام على أساس أن الإنجاب هو ثمرة اتصال جنسي مخصب بين الزوجين، وأن الإنجاب ليس له طريقة أخرى، سوى الاتصال الجنسي المخصب، ثم جاء التلقيح الصناعي، وبدأ الانتشار بطرقه المختلفة، فإذا بنا نشاهد عملاً، وأمام أعيننا أن الاتصال الجنسي لم يعد كما كان من قبل هو الوسيلة الوحيدة للإنجاب، وإنما وجد بجانبه منذ عقدين من الزمن التلقيح الصناعي؛ إذ أصبح من الممكن عن طريق الإنجاب الصناعي أن يحدث الحمل والوضع دون اتصال جنسي بين الرجل والمرأة.

والحقيقة أن صعوبة تحديد النسب في حالة اللجوء إلى الإنجاب الصناعي ترجع إلى عدة عوامل:

**العامل الأول:** الفصل بين الإنجاب من ناحية، والاتصال الجنسي من ناحية أخرى.

فالإنجاب لم يعد كما سبق القول نتيجة حتمية للاتصال الجنسي؛ إذ أصبح من الممكن حدوث الإنجاب دون اتصال جنسي بين الزوجين.

**العامل الثاني:** أن الإنجاب لم يعد علاقة شخصية وخاصة بين الزوجين، وإنما أصبح من الممكن أن يتدخل فيها طرف آخر، وتدخله هنا ضروري لنجاح عملية التلقيح في بعض الحالات.

**العامل الثالث:** أصبح من الممكن حالياً تجزئة مدة الحمل بعد أن كانت مدة واحدة يستحيل تجزئتها، فالحمل ينتهي بأحد أمرين لا ثالث لهما، إما اكتمال مدته؛ ومن ثم ينتهي بالوضع، وإمّا عدم اكتمالها لسبب أو لآخر؛ وينتهي من ثم بالإجهاض، ويستحيل في ضوء ذلك أن يحدث التلقيح (الحمل) ثم يوقف مدة زمنية معينة، ثم يعود مرة أخرى.

أمّا الآن بعد نجاح عملية التجميد فقد أمكن حدوث التلقيح في أنبوب اختبار، ثم يحتفظ بالبيضة الملقحة مدة زمنية معينة عن طريق تجميدها في جو مناسب لذلك، ثم يعاد زرع البيضة بعد انقضاء هذه المدة في رحم المرأة التي ترغب في الحمل، ويلاحظ أن مدة الحمل من تاريخ حدوث التلقيح في وعاء الاختبار، وهي المدة التي تمكث خلالها البيضة في الأنبوب واحداً وعشرين يوماً، ثم تستكمل مدة الحمل بعد زرع البيضة الملقحة في الرحم.

أمّا المدة التي تم تجميد البيضة الملقحة خلالها، فلا تحتسب من مدة الحمل؛ لأن البيضة لا تنمو نهائياً خلال هذه الفترة التي قد تطول لشهور، وربما سنوات.

وهكذا تجزأ مدة الحمل التي هي عادة تسعة أشهر إلى مدتين، مدّة سابقة على التجميد (٢١ يوماً)، ومدّة لاحقة على التجميد وهي المدة الباقية من مدة الحمل.

ويترتب على هذه الأمور نتائج في غاية الخطورة:

- ١ - أن الاتصال الجنسي لم يعد في ظل الإنجاب الصناعي ضرورياً للإنجاب.
- ٢ - أن رابطة النسب ستفقد طابعها الاجتماعي باسم الرغبة الفردية في الحصول على الولد، وربما تقلت رابطة النسب من القيود التي تفرضها الشريعة على ممارسات الأفراد لرغباتهم وحرّياتهم.
- ٣ - أن رابطة النسب أصبحت موزعة على أكثر من شخص بفعل تدخل الغير في عملية الإنجاب، فالنسب قديماً كان رابطة ثلاثية تربط كلاً من الأب والأم والولد، أمّا الآن فأصبحت موزعة على أربعة أشخاص الزوجين، الطفل، الغير، وأصبحت الصعوبة الآن تحديد تأثير وجود هذا الغير على أحكام وقواعد النسب التي حدّتها الشريعة الإسلامية<sup>(١)</sup>. وهو ما سأعرض له الآن.



(١) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٤٧٢-٤٧٦ بتصرف.



## المبحث الأول

### الإنجاب الصناعي من دون تدخل الغير

نفترض هنا أن التلقيح الصناعي قد تم بين الزوجين، والأصل أن هذا الفعل لا يثير أي صعوبة تذكر؛ سواء تم التلقيح داخلياً أي داخل رحم المرأة أو خارجياً أي في أنبوب الاختبار، ثم تزرع البويضة الملقحة بعد ذلك في رحم المرأة التي ترغب في الحمل وهي الزوجة، حيث يستفيد المولود حينئذ من قرينة الأبوة التي تقضي باعتبار أن الزوج أب له إذا توافرت الشروط السابقة الذكر<sup>(١)</sup>.

فقرينة الأبوة تطبق إذا توافرت شروطها المعروفة بصرف النظر عن وسيلة التلقيح، فالشريعة لم تشترط لتطبيقها أن يكون الإنجاب قد تم، بناءً على اتصال جنسي بين الزوجين؛ ومن ثم يستوي من وجهة نظر الشريعة أن يكون التلقيح قد حدث طبيعياً أو صناعياً، فالمهم أن الحمل قد حدث بماء الزوج نفسه، ولا يهم بعد ذلك طريقة وصوله إلى رحم الزوجة، كما أنه لا صعوبة أيضاً في هذه الحالة بالنسبة لتحديد نسب المولود من جهة الأم، فأمه هي التي ولدتها شرعاً وحقائقاً.

لكن إذا كان الفصل بين الإنجاب والاتصال الجنسي، لم تترتب عليه صعوبات تذكر في هذه الحالة، فإن تجزئة مدة الحمل تثير بعض الصعوبات.

فكما علمنا أن تجميد البويضة الملقحة مدة زمنية معينة يؤدي إلى تجزئة مدة الحمل إلى مدتين، إحداهما قبل زرع البويضة الملقحة، والأخرى بعد عملية الزرع؛ إذ قد تستجد بعض الظروف التي قد تؤثر على أبوة المولود خلال مدة تجميد

(١) راجع: ص ١٦٩ وما بعدها من هذا الكتاب.

البيضة، فقد يتوفى الزوج في هذه المدة، أو تنتهي بينهما علاقة الزوجية بالطلاق، وهنا: يجب التفريق بين أمرين:

**الأمر الأول:** أن تتم عملية الزرع بعد الوفاة أو الطلاق، وتأتي الزوجة بالمولود خلال أقصى مدة الحمل من تاريخ الوفاة أو البيونة.

**الأمر الثاني:** أن تتم عملية الزرع، وتأتي الزوجة بالمولود بعد مضي أكثر مدة الحمل، وهذا يدفعنا قبل بيان الحكم الشرعي في هذين الأمرين: أن نبين أقصى مدة الحمل في الشريعة الإسلامية، وقوانين الأحوال الشخصية في بعض الدول العربية، ونبين أيضاً وقت ثبوت النسب بعد الفرقة من زواج صحيح.

### أولاً: مدة الحمل

لا يثبت نسب الحمل بصفة عامة إلا إذا أتى في فترة واقعة بين أقل مدة الحمل وأكثرها.

أمّا أقل مدة الحمل: فقد اتفق الفقهاء<sup>(١)</sup> على أن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر من وقت الدخول وإمكان الوطاء في رأي الجمهور، ومن وقت عقد الزواج في رأي أبي حنيفة النعمان؛ لأن المرأة هي فراش للزوج، ويلحقه الولد لعموم الحديث المتقدم: «الولد للفراش»<sup>(٢)</sup>.

**ودليل الجمهور:** أن المرأة ليست بفراش، إلا بإمكان الوطاء، وهو مع الدخول، كما بيّن ذلك تفصيلاً<sup>(٣)</sup>.

**ودليل إجماع العلماء على أقل مدة الحمل:** هو العمل بمجموع الآيتين الكريمتين، وهما: ﴿وَمَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾<sup>(٤)</sup> . و﴿وَفَصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) بداية المجتهد ٢/٣٥٢.

(٢) سبق تخريجه ص ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٣) راجع: ص ١٦٩-١٧١ من هذا الكتاب.

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

(٥) سورة لقمان، الآية: ١٤.

فالأية الأولى: حدّدت الحمل والفصال، أي: الفطام بثلاثين شهراً.

وحددت الآية الثانية الفصال بعامين، فبإسقاط مدة عامين للفصال تكون مدّة الحمل ستة أشهر، والواقع والطب يؤيدان ذلك.

وأما أكثر مدة الحمل: فللعلماء فيها أقوال كثيرة<sup>(١)</sup>، أشهرها:

١- سنتان: وهو رأي الحنفية، لقول عائشة رضي الله عنها: (لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بفلكة مغزل)<sup>(٢)</sup>.

فإن وُلِدَ الحمل لسنتين من يوم موت الزوج، أو طلاقه؛ ثبت نسبه من أبيه المطلق أو الميت.

٢- أربع سنين: وهو رأي الشافعية والحنابلة؛ لأن ما لا نص فيه يرجع فيه إلى الوجود، وقد وجد الحمل لأربع سنين؛ لأن نساء بني عجلان يحملن أربع سنين، كما قال الإمامان أحمد والشافعي.

فإن ولدت المرأة لأربع سنين فما دون من يوم موت الزوج أو طلاقه، ولم تكن تزوّجت ولا وطئت، ولا انقضت عدتها بالقروء، ولا بوضع الحمل، فإن الولد لاحق بالزوج، وعدتها منقضية بوضعه.

وإن أتت بالولد لأربع سنين منذ مات، أو بانث منه بطلاق أو فسخ، أو انقضاء عدتها إن كانت رجعية لم يلحقه ولدها؛ لأننا نعلم أنها علقت به بعد زوال النكاح والبيونة منه.

(١) راجع في أكثر مدة الحمل: فتح القدير لابن الهمام ٣/٢١٠، الكتاب مع اللباب ٣/٨٧، بداية المجتهد ٢/٣٥٢، مغني المحتاج ٣/٣٩٠، المغني ٧/٤٧٧ وما بعدها، المحلى لابن حزم ١٠/٣٨٥.

(٢) معنى قولها «فلكة مغزل» مثل اللقطة.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٧/٤٤٢، سنن الدارقطني ٣/٢٢٢، نصب الرأية ٣/٣٦٥.

٣- خمس سنين: وهو المشهور عن المالكية، والليث بن سعد<sup>(١)</sup>، وعباد بن العوام<sup>(٢)</sup>، قال مالك: (بلغني عن امرأة أنها حملت سبع سنين).

٤- سنة قمرية: وهو رأي محمد بن عبد الحكم<sup>(٣)</sup>، ولعله بنى ذلك على الاحتياط، ليشمل كل الأحوال النادرة.

٥- تسعة أشهر قمرية: وهو رأي ابن حزم الظاهري، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ويظهر أن الأقوال الثلاثة الأولى روعي فيها أخبار بعض النساء اللاتي ترين أن انتفاخ البطن علامة الحمل؛ لذلك قال ابن رشد: (وهذه المسألة مرجوع فيها إلى العادة والتجربة، وقول ابن عبد الحكم والظاهرية: هو الأقرب إلى المعتاد، والحكم إنما يجب بالمعتاد لا بالنادر، ولعله أن يكون مستحيلاً)<sup>(٤)</sup>.

(١) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن، الفهمي بالولاء، أبو الحارث، إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً، أصله من خراسان، ومولده في قلشندة سنة: ٩٤ هـ، ووفاته في القاهرة، سنة: ١٧٥ هـ، قال الشافعي: (الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به).

انظر في ترجمته: الأعلام للزركلي ١١٥/٦.

(٢) هو: عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر بن مصعب الكلابي، مولاهم، أبو سهل الواسطي، كان ثقة، وكان يتشيع، فحبسه هارون الرشيد، ثم خلا سبيله فأقام ببغداد. مات سنة: ١٨٥ هـ.

انظر في ترجمته: تهذيب التهذيب ٩٩/٥.

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، المصري، أبو عبد الله، فقيه عصره، انتهت إليه رئاسة العلم في مصر، مالكي المذهب، لازم الشافعي، ثم رجع إلى مذهب مالك، حمل في فتنة القول بخلق القرآن إلى مصر. له كتب كثيرة، منها: أحكام القرآن، ورد على فقهاء العراق، وأدب القضاة، ولد سنة: ١٨٢ هـ، وتوفي سنة: ٢٦٨ هـ.

انظر في ترجمته: طبقات الشافعية للشيرازي ص: ٨١، وطبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني الملقب بالمصنف، ص: ٧.

(٤) بداية المجتهد ٣٥٢/٢.

وقد رأت القوانين المعمول بها الاعتماد على رأي الأطباء، فاعتبرت أقصى مدة للحمل سنة شمسية (٣٦٥ يوماً) ليشمل كل الحالات النادرة، فقد نصت المادة (١٥) من القانون المصري رقم (٢٥) لسنة: ١٩٢٩م على أنه «لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد، ولا ولد لزوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها، ولا لولد المطلقة، والمتوفى عنها زوجها، إذا أتت به لأكثر من سنة لوقت الطلاق أو الوفاة»<sup>(١)</sup>.

كما نصت المادة (١٢٨) من القانون السوري على أن: «أقل مدة الحمل مئة وثمانون يوماً، وأكثرها سنة شمسية»<sup>(٢)</sup>، وكون أقل الحمل مئة وثمانين يوماً هو رأي الجمهور، وخالفهم المالكية فقدها بـ ١٧٥ يوماً؛ لأن الأشهر الهلالية قد يتوالى منها ثلاثة أشهر بمقدار ٢٩ يوماً، ويجوز أن يليهما شهران ناقصان أيضاً، فتكون أيام الأشهر الستة ١٧٥ يوماً، وقد أخذ بهذا التقدير القانون في كل من تونس والمغرب والكويت.

### ثانياً: وقت ثبوت النسب بعد الفرقة من زواج صحيح<sup>(٣)</sup>

الفرقة إما أن تكون قبل الدخول أو بعده.

١- إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول والخلوة، ثم ولدت ولداً بعد الطلاق، فأنت به قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الطلاق، ثبت نسبه من الزوج؛ للتيقن من أنها حملت به قبل الفرقة، وإن أتت به بعد مضي ستة أشهر أو أكثر من تاريخ الطلاق، فلا يثبت نسبه من الزوج؛ إذ لا نتيقن بحدوث الحمل قبل حصول الفرقة.

(١) حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون لبدران أبو العينين بدران ص: ١١٠.

(٢) راجع: الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي ٦٧٨/٧.

(٣) راجع في هذه المسألة: البدائع ٣/٢١١ وما بعدها، اللباب شرح الكتاب ٣/٨٧ وما بعدها، الشرح الصغير للدردير

٢/٦٨٠ وما بعدها، مغني المحتاج ٣/٣٩٠ وما بعدها، المغني لابن قدامة ٧/٤٧٧ وما بعدها.

٢- وإذا طلق الرجل زوجته بعد الدخول أو الخلو؛ سواءً كان الطلاق رجعياً أو بائناً أو مات عنها؛ فإن أتت المرأة بولد بعد الطلاق أو الوفاة، ثبت نسبه من الزوج إذا ولدته قبل مضي أقصى مدّة الحمل من يوم الطلاق أو الوفاة، وأقصى مدة الحمل كما سبق بيانه أربع سنين في رأي الشافعية والحنابلة، وستان في رأي الحنفية، وخمس سنوات في المشهور لدى المالكية.

أمّا إن ولدته بعد مضي أقصى مدة الحمل من يوم الطلاق أو الوفاة، فلا يثبت نسبه من الزوج المطلق أو المتوفّي، هذا هو رأي الجمهور.

وفصل الحنفية بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن، فقالوا:

أ- إن كان الطلاق رجعياً، ولم تقر المرأة بانقضاء عدتها ثبت نسب الولد من الزوج؛ سواء أتت به قبل مضي سنتين من تاريخ الطلاق، أو بعد مضي سنتين أو أكثر؛ لأن الطلاق الرجعي لا يحرم المرأة على زوجها، فيجوز له الاستمتاع بها، ويكون ذلك رجعة.

فإن أقرت بانقضاء العدّة، وكانت المدة تحتمل انقضاءها بأن كانت ستين يوماً في رأي أبي حنيفة، وتسعة وثلاثين يوماً في رأي صاحبيه، فلا يثبت نسب الولد من الزوج، إلا إذا كانت المدة بين الإقرار والولادة أقل من ستة أشهر؛ لتبين كذبها أو خطئها في إقرارها، فإن كانت ستة أشهر فأكثر، فلا يثبت نسبه من الزوج إلا إذا ادّعاها.

ب- وإن كان الطلاق بائناً، أو كانت الفرقة بسبب وفاة الزوج، ولم تقر بانقضاء العدة، فلا يثبت نسب الولد إلا إذا أتت به قبل مضي سنتين من تاريخ الطلاق أو الوفاة؛ لأن أقصى مدة الحمل عندهم سنتان، فإن أتت به في هذه المدة، وكان هناك احتمال بأنها حملت به من الزوج قبل الطلاق أو الوفاة فيثبت نسبه منه، وأمّا إن أتت به بعد مضي هذه المدة، لم يكن هناك احتمال بأنها حملت به قبل الطلاق أو الوفاة.

وبعد هذا التفصيل، أقول: إذا تمَّت عملية الزرع بعد الوفاة أو الطلاق، وأتت الزوجة بالولد خلال مدَّة الحمل على ما سبق من خلاف فيها من تاريخ الوفاة أو البيونة، وخلال سنة من تاريخ الوفاة أو البيونة في القانون المصري والسوري والكويتي والمغربي والتونسي وغيرها، فالولد يستفيد من قرينة الأبوة، وينسب للمتوفى أو للمطلق حسب الأحوال السابقة.

وأما إذا تمت عملية الزرع ووضعت الزوجة المولود بعد أقصى مدة الحمل على الخلاف السابق في أقصى مدة الحمل، وبعد مضي أكثر من ثلاث مئة وخمسة وستين يوماً في القانون المصري والسوري والكويتي، فلا يستفيد المولود في هذه الحالة من قرينة الأبوة؛ لتخلف أحد شروط تطبيقها، وهو: أن تأتي بالولد خلال أقصى مدَّة الحمل.

لكن هل يمكن اعتبار موافقة الزوج قبل وفاته على إجراء عملية التلقيح الصناعي قراراً منه بنسبة المولود له؟

قد يبدو صحيحاً اعتبار موافقة الزوج على إجراء التلقيح الصناعي إقراراً ضمناً منه على أن المولود من مائه وخرج من صلبه؛ ومن ثم فهو أبوه الحقيقي، لكن مثل هذا القول يتعارض مع طبيعة الإقرار، فالإقرار بالنسب لا يصدر من الزوج، وإنما يصدر من رجل لا تربطه بالمرأة علاقة زواج شرعية.

وقد يقال: إن الرجل الصادر عنه الإقرار قد يكون زوجاً؛ إذ لفظ الرجل يشمل الزوج وغيره، فيقال: إن الزوج ليس في حاجة للإقرار حتى ينسب الولد له، فالولد يستفيد من قرينة الأبوة، إذا توافرت شروطها، دون أن يتوقف ذلك على موافقة الزوج وإقراره، ولكن للزوج أن يعترض على النسب بالإنكار، ولكنه ليس في حاجة للإقرار بثبوت نسب المولود له؛ إذ إن النسب يثبت بمجرد توافر قرينة الأبوة.

وإذن فليس أمام الأم أو الابن طريقة لإثبات النسب من المتوفى، أو المطلق سوى اللجوء إلى البيئة، والبيئة المثبتة للنسب هي شهادة رجلين عدلين، أو رجل وامرأتين عدول.

لكن الدعوى في هذه الحالة بأصل النسب وهو الأبوة، يجب أن يفرّق فيه بين حالتين، هما:

أولاً: إذا كان المدعى عليه الأب حياً، تسمع الدعوى مجردة؛ إذ لا يشترط أن تكون ضمن دعوى بحق آخر؛ لأن النسب يقصد لذاته في هذه الحالة مثل المطلق.

ثانياً: أمّا إذا كانت الدعوى بعد وفاة الأب، فلا تسمع دعوى النسب، إلا ضمن دعوى بحق آخر، كالإرث مثلاً؛ إذ النسب في هذه الحالة لا يقصد لذاته، إنما يقصد لما يترتب عليه من الحقوق؛ وذلك مثل الزوج المتوفى<sup>(١)</sup>.

لكن اللجوء إلى البينة لإثبات النسب في هذه الحالة يبدو غريباً، فالزوج هنا يعامل معاملة الأجنبي عن الزوجة، مع أنه كان وقت حدوث عملية التلقيح زوجاً شرعياً لها، والاعتراف للولد بالنسب لرجل بناءً على هذه الشهادة، مع أن الرجل كان مرتبطاً قبل وفاته بالأم برابطة زوجية شرعية، وحدث الحمل خلال الحياة الزوجية يبدو غريباً أيضاً.

وهذه التساؤلات جميعاً تحتاج إلى دراسة مستفيضة من المجامع الفقهية الإسلامية، ولا يكتفى فيها بالأراء الفردية<sup>(٢)</sup>، وبالله التوفيق.



(١) راجع في هذا الموضوع: البدائع ٦/٢٥٤، النسب وأثاره للدكتور محمد يوسف موسى ص: ٣٢.

(٢) راجع: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٤٨٠.

## المبحث الثاني

### الإنتاج الصناعي بتدخل الغير

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المتبرع بنطفة مذكرة.

المطلب الثاني: المتبرع ببيضة مؤنثة.



## تقديم

عرفنا فيما سبق أن التلقيح الصناعي الخارجي يقتضي حتماً تدخل الغير، ولا ريب أن تدخل الغير ينعكس على عملية الإنجاب فيما يتعلق بالنسب بين أطراف عملية التلقيح، وقد يكون هذا الغير متبرعاً بنطفة مذكرة، أو ببيضة مونثة، أو رحم لحمل الببيضة. فهذه ثلاثة مطالب:

### المطلب الأول

#### المتبرع بنطفة مذكرة

لا يخلو الأمر في حالة عقم الزوج عن أحد أمرين، إما أن تكون نطفة الرجل مخصبة، أو غير مخصبة، وقد تكون مخصبة، لكنه غير قادر لأي سبب على إيصال مائه إلى الموضع المناسب؛ وحينئذ تؤخذ النطفة منه وتحقن في الموضع المناسب داخل مهبل زوجته أو رحمها، حتى تلتقي طبيعياً بالببيضة التي تفرزها زوجته.

أمّا إذا كانت نطفة الرجل غير مخصبة، فإن حدوث الحمل بواسطة نطفته أصبح مستحيلاً، فلا بد إذن من الحصول على نطفة رجل أجنبي يتم تلقيح ببيضة الزوجة بها، ويسمى صاحب هذه النطفة متبرعاً.

وهذا الأسلوب محرم شرعاً؛ لأن النطفة ليست للزوج، ولكن مع ذلك يجب تحديد نسب الطفل طبقاً للقواعد العامة للنسب، فالطفل لا ذنب له، وإنما هو ضحية رغبة غير مشروعة، لكن تحديد نسب الطفل في هذه الحالة يقتضي التفرقة، بينما إذا كانت المرأة التي تم تلقيحها بالنطفة متزوجة أم غير متزوجة.

## أولاً: إذا كانت المرأة غير متزوجة

هنا لا صعوبة كبيرة، فالمرأة التي تم تلقيحها بالنطفة المتبرع بها هي أم للطفل من الناحيتين الشرعية والحقيقية؛ إذن فالطفل من صلبها؛ ومن ثم ينسب إليها حقيقة، وهي قرينة قاطعة على أنها هي أمه، وهي قرينة لا تقبل النفي إطلاقاً بعد ثبوتها.

ولكن ما الحكم إذا طلب الطفل معرفة أبيه الحقيقي؟ وما الحكم أيضاً إذا طلب المتبرع بإلحاق ابنه به؟

أمّا الجواب عن السؤال الأول، فأقول:

إنه يجب أن يعلم الطفل من هو أبوه الحقيقي، وأن يمكن من ذلك، ولا سبيل أمامه إلا أن يثبت ذلك بالبينة؛ والبينة هي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، فإذا ادعى الطفل أباه فلان أباً له، فأنكر المدعى عليه ذلك، فأقام المدعي (الطفل) البينة على دعواه، قبلت هذه الدعوى، وثبت النسب بها؛ سواء كان المدعى عليه حياً أم ميتاً.

لكن إذا كانت الدعوى بعد الوفاة، فلا تسمع إلا إذا كانت ضمن حق آخر<sup>(١)</sup>.

ولكن هل يستفيد الطفل من هذا الإثبات، ويقترن بأبيه الحقيقي؟

**الجواب:** يصعب الأخذ به من الناحية الشرعية، فثبوت النسب من الرجل له أسباب متعددة ليس منها الزنا، وإنما يلحق الولد بأبيه بالزواج الصحيح والفاقد، أو الاتصال بالمرأة بناء على شبهة، أو مخالطة الرجل جاريته التي يملكها ملك اليمين، أمّا إذا كان الاتصال بالمرأة ليس مبنياً على أي من هذه الأسباب، فإن النسب لا يثبت؛ لأن الشريعة أهدرت الزنا، وأبطلت ما كان عليه أهل الجاهلية من اعتباره

(١) انظر: النسب وآثاره للدكتور محمد يوسف موسى ص: ٢٢، الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٤٨٦.

مثبتاً للنسب؛ وذلك لقول الرسول ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>. أي أن النسب يثبت بالفراش، أي بالزواج.

وأما العاهر أي الزاني فليس له إلا الحجر، أي الخيبة، أو العقوبة المقررة شرعاً، كما سبق بيانه<sup>(٣)</sup>.

وهنا يثور سؤال آخر، وهو: هل من حق الطبيب أن يعلم الطفل بأبيه الحقيقي؟ وهل في ذلك خيانة لسر المهنة وآدابها؟

الجواب: للطبيب أن يبلغه بأبيه الحقيقي، وليس في ذلك خيانة لسر المهنة؛ وذلك لأن هذا العمل منكر أي تلقيح نطفة الرجل ببويضة المرأة الأجنبية، والإسلام قد أمر بإزالة المنكر، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه؛ وذلك أضعف الإيمان»<sup>(٦)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص: ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٢) راجع في هذه النقطة: حاشية ابن عابدين ١٢٣/٢، ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٢٨، حقوق الأولاد في الشريعة والقانون للدكتور بدران أبو العينين بدران ص: ١٦، ٢٧، النسب وآثاره للدكتور محمد يوسف موسى ص: ٨.

(٣) راجع: ص ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

(٥) سورة التوبة، الآية: ٧١.

(٦) رواه مسلم في: كتاب الإيمان / باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ١/٦٩ برقم ٧٨.

وقال ﷺ: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتتهون عن المنكر، أو ليوشكنَّ الله أن يبعث عليكم عقاباً منه، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم»<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية أخرى: فإن كشف السر للطفل يفيد من الناحية الطبية، فقد أثبت الطب أن هناك أمراضاً معينة، لا يمكن العلاج منها إلا بمعرفة الذمة الوراثية للشخص المريض، ومن ثم ضرورة تتبع أو اقتفاء سلسلة نسبه، فقد يحتاج ولد التلقيح إلى إجراء عملية زرع لأحد الأعضاء البشرية لعلاج من مرض ما، وقد تحتاج عملية الزرع لتوفير أكبر الفرص لنجاحها؛ وذلك بإجراء مقارنة بالنسبة لبعض الأمور بين المريض والمتبرع، ومن هنا يبدو من المفيد بالنسبة للمريض (ولد التلقيح) أن يعرف أباه الحقيقي<sup>(٢)</sup>.

أمَّا الجواب عن السؤال الثاني، وهو حكم طلب المتبرع إلحاق ابنه به، فهو: قد يعلم المتبرع بطريقة أو بأخرى هوية الطفل نتاج نطفته، فيسعى لإقرار نسبه منه، فيقر بأن هذا الطفل منه، وقد عرفنا في الإقرار أنه يجوز أن يقر الرجل ببنة مجهول النسب، إن لم يكذبه العقل أو العادة، ولم يقل إنه من الزنا، فهذا النوع من الإقرار ليس فيه تحميل النسب على غير المقر، كالبنوة والأبوة والأمومة، فيثبت به النسب من غير حاجة إلى بيان السبب من زواج صحيح أو فاسد، أو اتصال بشبهة؛ لأن الإنسان له ولاية على نفسه، فيثبت النسب بإقراره متى توافرت شروطه المعتبرة شرعاً<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً: إذا كانت المرأة متزوجة

المرأة التي تم تلقيحها في هذه الحالة بنطفة رجل أجنبي عنها متزوجة من رجل آخر وهنا تكمن الصعوبة عند تحديد نسب الطفل لجهة الأب.

(١) رواه الترمذي في: كتاب الفتن / باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢٣٦/٦ برقم: ٢١٧٠.

(٢) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٤٩١.

(٣) انظر: حاشية قلوبوي وعميرة على المنهاج ١٤/٢، حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون للدكتور بدران

أبو العينين بدران ص: ٣٦.

## نسب الولد لجهة الأب

يستفيد الطفل في هذه الحالة من قرينة الأبوة؛ ومن ثم ينسب هذا الطفل للزوج، فالطفل في هذه الحالة ابن شرعي للزوج؛ وذلك لقول رسول الله ﷺ: «الولد للفراش»<sup>(١)</sup>. وهذا إذا توافرت الشروط السابق ذكرها في الزواج الصحيح، فالزوجة بحكم عقد الزواج مقصورة على زوجها في الاستمتاع بها؛ ومن ثم فالولد الذي تلده الزوجة يلحق نسبه بمن يحل له شرعاً الاتصال بها؛ وهو زوجها، ولا يخفى ما في ذلك من الحفاظ على الأنساب، والستر على الأعراض؛ ومن ثم فالزوج في هذه الحالة أب للطفل شرعاً وحقيقة، أمّا شرعاً: فلقرينة الأبوة، وأمّا حقيقة: فلأن كل حمل تحمله الزوجة يفترض أن يكون من زوجها إعمالاً للاعتبارات السابقة.

## إنكار نسب الولد

من المعروف أن قرينة الأبوة ليست قطعية، فيجوز للزوج وكذلك للورثة رفع دعوى لإنكار أبوة الطفل نتاج عملية التلقيح، ويمكن للزوج أن ينكر نسب الولد له عن طريق اللعان، وبالنسبة للورثة بطريق البيّنة، لكن هل يستطيع الزوج إنكار نسب الطفل، بالرغم من موافقته على التلقيح الصناعي لزوجته بنطفة رجل آخر؟

**الجواب:** لا يجد الزوج في الأمر صعوبة، إذا كان تلقيح الزوجة قد تم دون علمه، ودون موافقته؛ إذ يجوز له شرعاً نفي نسب الولد له خلال مدة معقولة من علمه بالتلقيح الصناعي من رجل آخر.

أمّا إذا كان يعلم بالتلقيح ووافق عليه برغم أنه بنطفة رجل غيره فإنه يستطيع - أيضاً - أن ينفي نسب الولد؛ وذلك بملاعنته زوجته باتهامها بارتكاب

(١) سبق تخريجه ص: ١٦٥ من هذا الكتاب.

جريمة الزنا، فقد عرفنا<sup>(١)</sup> أنه يشترط لثبوت الزواج: أن يكون الزوج مما يتصور منه الإحبال عادة؛ وذلك بأن يكون بالغاً في رأي المالكية والشافعية، ومثله في رأي الحنفية والحنابلة المراهق، وهو عند الحنفية من بلغ اثنتي عشرة سنة، وعند الحنابلة من بلغ عشر سنوات، وأن يكون مخصباً غير عقيم، فإذا كان الزوج عقيماً وجاءت زوجته بولد بعد تلقيحها صناعياً بنطفة رجل آخر، فإن نسب الولد لا يثبت منه لاستحالة الحمل منه، لكن يشترط لإنكار نسب الولد كما عرفنا أن يكون نفي الولد في رأي أبي حنيفة بعد الولادة مباشرة أو بعدها بيوم أو يومين أو نحوهما إلى سبعة أيام مدة التهئة بالمولود عادة، فإن نفاه بعدئذ لا ينتفي.

وقال الصحابان: يتقدّر نفي الولد بأكثر مدة النفاس؛ وهي أربعون يوماً، وشرط الجمهور الفور في النفي، فإن أخرج بلا عذر لم يصح النفي، أمّا إذا كان الزوج غائباً؛ فيجب أن ينكر النسب وقت علمه بالولادة، أما إذا لم يبادر الزوج بإنكار نسب الولد في المدة المذكورة، فإن سكوته يُعد حينئذ إقراراً ضمناً بنسب الولد له. والزوج في هذه الصورة ليس في حاجة لإنكار نسب الولد له؛ لأن النسب لم يثبت أصلاً حتى يجب على الزوج أن ينكره؛ لأن الزوج في حاجة إلى إنكار النسب في الأحوال التي يثبت فيها نسب الولد بالفراش في زواج صحيح قائم أو منحل، أو بالدخول في زواج فاسد أو شبهة؛ فيجوز للزوج في هذه الحالات أن ينفي عنه نسب الولد، على الخلاف المذكور في المدة سابقاً.

هذا هو رأي الجمهور في هذه الصورة، فالرجل الذي يعاني من العقم، واستحال عليه علاجه لدرجة أن يفكر في اللجوء إلى التلقيح الصناعي بنطفة رجل أجنبي، هو من دون شك غير قادر على الإنجاب؛ ومن ثم فلا داعي لإثبات نسب له يستحيل أن يكون هو سببه.

(١) راجع: ص ١٦٩ من هذا الكتاب.

فقد عرفنا أن من شروط ثبوت الزواج الصحيح إمكان التلاقي بعد العقد بالفعل أو الحس والعادة، وإمكان الوطاء والدخول؛ لأن الإمكان العقلي نادر، ولا يصح أن يكون له دور في نطاق العقود الظاهرة؛ والأحكام إنما تبنى على الغالب، لا على النادر القليل.

ومن هنا يقال: (من ولدت امرأته ولداً لا يمكن أن يكون في النكاح، لم يلحقه نسبه، ولم يحتج إلى نفيه؛ لأنه يعلم أنه ليس منه فلم يلحقه، وأما إذا أتت بولد يمكن أن يكون منه بحسب الظاهر وعلم أنه ليس منه؛ لزمه نفيه؛ لأن ترك النفي يتضمن استلحاقه، واستلحاق من ليس منه حرام، كما يحرم نفي من هو منه)<sup>(١)</sup>.

أمّا الحنفية فيقولون: إنه يجب أن ينفي الولد ولو كان عقيماً لا ينجب وذلك لأنه يمكن حدوث الحمل بالرغم من عقم الزوج بمشيئة الله؛ وذلك أن من شروط الزواج الصحيح عندهم إمكان التلاقي بين الزوجين بعد العقد، وهو الإمكان والتصوّر العقلي، وقالوا: الحق إن التصور والإمكان العقلي شرط، فمتى أمكن التقاء الزوجين عقلاً، ثبت نسب الولد من الزوج إن ولدته الزوجة لستة أشهر من تاريخ العقد، حتى ولو لم يثبت التلاقي حساً، فلو تزوج مغربي مشرقية ولم يلتقيا في الظاهر مدة سنة فولدت ولداً لستة أشهر من تاريخ العقد؛ ثبت النسب لاحتمال التلاقي<sup>(٢)</sup>.

- ما الحكم إذا طلب صاحب النطفة الأجنبية استلحاق الولد؟

عرفنا أنه يجب على زوج المرأة شرعاً إنكار نسب الولد الذي جاء بنطفة رجل أجنبي؛ لأنه ليس منه، وقلنا: إنه يكفي على رأي الجمهور أن يثبت عدم قدرته على

(١) راجع في هذه المسألة: مغني المحتاج ٣/٢٧٣، المهذب ٢/١٢١، المغني لابن قدامة ٩/٥٢، نيل الأوطار ٣١٤/٦.

(٢) وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية المصري برأي الحنفية. راجع: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص ٥٠٢.

الإنجاب، فإذا أنكر الزوج نسبه، فهل يمكن أن ينسب الولد لصاحب النطفة إذا طلب ذلك؟ لأننا قد عرفنا سابقاً<sup>(١)</sup> أن الولد لو طلب الانتساب إلى رجل أجنبي، فليس له ذلك، إلا أن يثبت ببينة أنه أبوه.

اختلف العلماء في نسب ولد الزنا بالزاني إذا ادّعاه، على مذهبين<sup>(٢)</sup>:

**المذهب الأول:** لا يلحق نسب ولد الزنا الزاني إذا ادّعاه؛ وبهذا قال الأئمة الأربعة، والظاهرية، والزيدية.

واستدلوا على ذلك: بقوله ﷺ: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»<sup>(٣)</sup>.

ووجه الاستدلال بهذا الحديث: أن النبي ﷺ لم يجعل ولداً لغير الفراش، كما لم يجعل للعاهر سوى الحجر، فلو أننا جعلنا ولداً للزاني، لكننا جعلنا ولداً لغير الفراش؛ وذلك مخالف لنص الحديث.

وعن الشعبي<sup>(٤)</sup> قال: قال عمر بن الخطاب: «لا يجوز دعوة ولد الزنا في الإسلام».

(١) راجع: ص ١٩١ من هذا الكتاب.

(٢) راجع في هذه المسألة: المبسوط، ١٥٤/١٧، البدائع ٢٤٣/٦، الحطاب والمواق ٢٩٢/٦، المهذب ١٤٥/٢، المجموع ٦٠٣/١٦، المغني لابن قدامة ٥٧٧/٦، الشرح الكبير لعبد الرحمن بن أبي عمر ٥٠٢/٧، ثبوت النسب للدكتور علي محمد يوسف المحمدي ص ٣٩٧.

(٣) سبق تخريجه ص ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٤) هو: عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي، من التابعين، يضرب المثل بحفظه، وهو من رجال الحديث الثقات، ولد ونشأ ومات في الكوفة، روى عن علي، وعمران بن حصين، وأبي هريرة، وابن عباس، وهو أكبر شيخ لأبي حنيفة، قال الزهري: العلماء أربعة: ابن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام، ولد سنة ١٩ هـ، وتوفي سنة ١٠٣ هـ، وقيل: سنة ١٠٥ هـ. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٢٢٧/٢، تذكرة الحفاظ ٧٩/١.

وعن عمرو بن شعيب<sup>(١)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «من أهر بامرأة حرّة، أو بأمة قوم، فالولد ولد زنا، لا يرث ولا يورث»<sup>(٢)</sup>.

ووجه الاستدلال بالحديث واضح: وهو أن ولد الزنا لا ينسب إلى الزاني؛ ومن ثم فهو لا يرث ولا يورث؛ لأن نسبه مقطوع عن الزاني.

**المذهب الثاني:** يلحق نسب ولد الزنا بالزاني إذا ادّعاه؛ وبهذا قال عروة بن الزبير<sup>(٣)</sup> وسليمان بن يسار<sup>(٤)</sup>، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٥)</sup>،

(١) هو: عمرو بن شعيب بن محمد ابن صاحب رسول الله ﷺ عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل، الإمام المحدث، أبو إبراهيم، وأبو عبد الله القرشي السهمي الحجاري، فقيه الطائف ومحدثها، وأمه حبيبة بنت مرة الجمحية، وثقه يحيى بن معين، والنسائي، والمجلي، وأحمد بن حنبل. انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٦٥/٥ وما بعدها.

(٢) حديث حسن، أخرجه الترمذي في: الفرائض / باب ما جاء في إبطال ميراث ولد الزنا ٢٨٧/٦ برقم: ٢١١٤ من طريق ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقال: وقد روى غير ابن لهيعة هذا الحديث عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، والعمل على هذا عند أهل العلم: أن ولد الزنا لا يرث من أبيه، ورواه أبو داود في: كتاب الطلاق / باب في ادعاء ولد الزنا ٦٨٨/١ برقم: ٢٢٦٥، والبيهقي ٢٦٠/٦ من طريق محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه، وعبد الرزاق في المصنف ٤٥٢/٧ وما بعدها.

(٣) هو: أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشي الأسدي، وهو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وأبوه الزبير بن العوام، أحد صحابة رسول الله ﷺ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وهو ابن صفية عمة النبي ﷺ، وأم عروة المذكور أسماء بنت أبي بكر الصديق، وهو شقيق أخيه عبد الله بن الزبير. روى عنه: ابن شهاب الزهري، وغيره، وكانت ولادته سنة ٢٢ هـ، وقيل: سنة ٢٦ هـ، وتوفي في قرية له بقرب المدينة يقال لها «فُرع» بضم الفاء وسكون الراء سنة ٩٣ هـ، وقيل: سنة ٩٤ هـ، ودفن هناك. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٢٥٥/٣ وما بعدها.

(٤) هو: أبو أيوب، ويقال أبو عبد الرحمن، ويقال أبو عبد الله، سليمان بن يسار، مولى ميمونة زوجة رسول الله ﷺ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وكان عالماً ثقة، عابداً، ورعاً، حجة، روى عنه: الزهري وجماعة من الأكابر، قال قتادة: قدمت المدينة فسألت من أعلم أهلها بالطلاق؟ فقالوا: سليمان بن يسار، توفي سنة ١٠٧ هـ، وقيل: سنة ١٠٠ هـ، وقيل: سنة ٩٤ هـ، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٢٩٩/٢، سير أعلام النبلاء ٤٤٤/٤.

(٥) هو: أبو محمد، عطاء بن أبي رباح أسلم، وقيل سالم بن صفوان، مولى بني فهر، أو جمع المكي، كان من أجلّ =

وعمر بن دينار<sup>(١)</sup>، والحسن البصري<sup>(٢)</sup>، وإسحاق بن راهويه<sup>(٣)</sup>.

وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد كان إسحاق يقول: (إن المولود من الزنا إن لم يكن مولوداً على فراش يدعيه صاحبه فلا يرثه، فإن ادعاه الزاني ألحق

= الفقهاء وتابعي مكة وزهادها، سمع من جابر بن عبد الله الأنصاري، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وخلق كثير من الصحابة، وسمع منه: عمرو بن دينار، والزهري، وقتادة، والأعمش، والأوزاعي، وخلق كثير، توفي سنة ١١٥ هـ وقيل: سنة ١١٤ هـ وعمره ثمان وثمانون سنة، وقال ابن أبي ليلى: حج عطاء سبعين حجة، وعاش مئة سنة.

انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٢/٢٦١ وما بعدها، سير أعلام النبلاء ٥/٧٨.

(١) هو: أبو محمد الجمحي، عمرو بن دينار، مولاهم المكي، الأثرم، أحد الأعلام، وشيخ الحرم في زمانه، ولد في إمرة معاوية، سنة ٤٥ هـ، أو سنة ٤٦ هـ، سمع من ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وابن عمر، وأنس، وعبد الله بن جعفر، وأبي الطفيل، وغيرهم من الصحابة، توفي سنة ١٢٦ هـ. انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ٥/٣٠٠، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٨.

(٢) هو: أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، كان من سادة التابعين وكبرائهم، جمع كل فن من علم وزهد وورع، وأبوه مولى زيد بن ثابت الأنصاري، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي ﷺ، ولد لسنتين بقيين لخلافة عمر بن الخطاب بالمدينة، توفي بالبصرة، سنة ١١٠ هـ. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٢/٦٩ ٧٣.

(٣) هو: أبو يعقوب إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن عبد الله بن تميم بن مرة الحنظلي المروزي، المعروف بابن راهويه، جمع بين الحديث والفقه والورع، ذكره الدارقطني فيمن روى عن الشافعي، وعده البيهقي من أصحاب الشافعي، ولد سنة ١٦١ هـ، وقيل: سنة ١٦٣ هـ، وقيل: سنة ١٦٦ هـ، وسكن في آخر عمره بنيسابور، وتوفي بها سنة ٢٣٨ هـ، وقيل: ٢٣٧ هـ، وقيل: سنة ٢٣٠ هـ. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ١/١٩٩ وما بعدها، سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٨ وما بعدها.

به) <sup>(١)</sup>. وتأولوا قول النبي ﷺ: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر» <sup>(٢)</sup>. على ذلك، أي: أن الولد إذا ادعاه صاحب الفراش والزاني، ألحق بصاحب الفراش، وللعاهر الحجر؛ فإن انفرد الزاني بدعواه ألحق به.

واحتج أيضاً أصحاب هذا الرأي بما روى الحسن في رجل زنا بامرأة فولدت ولداً فادعى ولدها، قال: (يجلد ويلزم الولد).

وعن عروة وسليمان بن يسار أنهما قالوا: (أيما رجل مر إلى غلام يزعم أنه ابن له، وأنه زنا بأمه ولم يدع ذلك الغلام أحد فهو يرثه).

واحتج سليمان لذلك بفعل عمر، فقد كان يليط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام <sup>(٣)</sup>.

واحتجوا أيضاً: بأن القول بقطع النسب بين الولد والزاني صاحب النطفة يُعد عقوبة للزنا، لكنها توضع على الضحية (الولد)، وليس على الجاني (الزاني) في حين أن الولد لا ذنب له فيما اقترفه الزاني من إثم؛ وبهذا نكون قد عاقبناه على ذنب لم يقترفه، حيث تركناه دون نسب معروف، فيعيش بعاره ساخطاً على المجتمع.

أمّا إذا ألحقناه بمن ادعاه، فإننا بذلك نقيم العدل، فلا نظلم المولود ونعاقبه على ذنب لم يرتكبه، وفي الوقت ذاته نقيم العقوبة المقررة على الزاني <sup>(٤)</sup>.

(١) راجع: مصنف عبد الرزاق ٤٥٢/٧ برقم: ٣٨٤٩ وما بعدها.

(٢) سبق تخريجه ص ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٣) مصنف عبد الرزاق ٤٥٢/٧ وما بعدها.

(٤) ثبوت النسب للدكتور على محمد المحمدي ص ٣٩٧.

## الترجيح

الراجح -والله أعلم- هو القول الثاني؛ وذلك أن الحديث الذي احتج به الجمهور، وهو قوله ﷺ: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»<sup>(١)</sup>. أنه في ولد تنازعه الفراش والعهر، ولا شك أنا نقدم الفراش ونؤخر العهر؛ وذلك لأن صاحب الفراش هو صاحب الحق الشرعي.

أمّا إذا كانت القضية مختلفة، وليس هناك منازعة بين صاحب حق وآخر صاحب عهر؛ بل هناك ولد ليس له نسب، جاء من يدعي أنه من مائه كما هو الحال في مسألتنا هذه ولكن بطريق الزنا، ففي هذه الحالة نحن أمام موقفين لا ثالث لهما، فإما أن نلحق الولد بمن خلق من مائه؛ وبذلك نكون قد ضمنا للولد أسرة تحميه، وعشيرة تؤويه، وإما أن نبقي الولد لقيطاً دعياً ليس له نسب معروف، فيعيش معذباً يلاحقه العار والشنار، وينظر إليه المجتمع نظرة حقد وبغضاء، ونظرة احتقار وازدراء<sup>(٢)</sup>.

لا شك أن إلحاقه بمن يدعيه أولى، لما يأتي:

١- إن التلقيح الصناعي في كافة صوره داخلياً كان أم خارجياً لا يُعدّ شرعاً وقانوناً زناً، فالتلقيح الصناعي إما أن يكون عن طريق حقن نطفة مذكورة في المكان المناسب داخل مهبل المرأة، وإما أن يكون عن طريق زرع ببيضة ملقحة في أنبوب اختبار داخل رحم المرأة التي ترغب في الحمل، وكلا الفرضين لا تنطبق عليهما جريمة الزنا شرعاً وقانوناً، فجوهر جريمة الزنا هو الوطء، أي: الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة؛ ونتيجته هو وضع ماء رجل أجنبي قصداً في حرث ليس بينه وبين ذلك الرجل عقد ارتباط زوجية شرعي، وعنصر الوطء مختلف في حالة حقن النطفة في مهبل المرأة وإن كان يؤدي إلى ذات النتيجة وهي إدخال ماء رجل

(١) سبق تخريجه ص ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٢) ثبوت النسب للدكتور ياسين بن ناصر الخطيب ص: ٣٤١.

أجنبي عن المرأة في مهبلها، ويختلف الجوهر بالوطء والنتيجة (إدخال الماء) في حالة زرع ببيضة ملقحة، فهي ليست ماءً، وإنما أولى مراحل تكوين الكائن البشري<sup>(١)</sup>.

٢- قال تعالى: ﴿...وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى...﴾<sup>(٢)</sup>. فإذا نفينا نسب الولد عن الزاني وأبقيناه من دون نسب بسبب أن أباه قد زنا، فإننا نكون قد عاقبنا الولد بذنب الأب، ولم نعاقب الأب، ومن جهة أخرى: فإن الأب يستطيع أن ينجب من حلال مرة أخرى، ولكن الولد لا يستطيع أن يحصل على الأب من جديد مهما عمل، لكننا لو أحقنا الولد بمن يدعي أنه خلق من مائه، لم نضيع نسب الولد البريء.

٣- إن المطلقة إذا أفترت بانقضاء عدتها في مدة تحتل ذلك، ثم أتت بولد بعد أكثر من ستة أشهر من وقت الإقرار، فإننا نأخذ بإقرارها بالنسبة لها، ولا نأخذ بإقرارها بالنسبة لنسب الولد. وهذا رأي المالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup>.

هذه الأدلة وغيرها تدل على أن إلحاق نسب الولد بمن ادعى أنه من مائه سواء كان ذلك في التلقيح الصناعي أم في الزنا أولى من تركه بلا نسب يضمه؛ بل هو أولى في التلقيح الصناعي لما تقدم<sup>(٥)</sup> - بأن التلقيح الصناعي بنوعيه الداخلي والخارجي لا يعتبر زناً من وجه.

(١) ثبوت النسب للدكتور علي محمد المحمدي ص: ٣٧٦، الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص ٥٢٨.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٦٤.

(٣) الخرشي ١٤٢/٤، الشرح الصغير للدردير ٢٦/٣.

(٤) المجموع ٤٠٣/١٦ وما بعدها، حواشي التحفة ٢٤٣/٨.

(٥) راجع: ص ٨٨، ٨٩ من هذا الكتاب.

وقد اشترط العلماء لدعوى الإنسان نسب مجهول النسب ألا يقول: إنه من الزنا، فإن ادعاه ولم يصرح أنه من الزنا ثبت نسبه<sup>(١)</sup>، فمن ادعى أنه ولده من الزنا، فعليه أن يرجع عن إقراره هذا، فالرجوع عن الإقرار في الزنا مقبول؛ وبهذا يجمع بين الرأيين المتضاربين.



(١) يحل بالاتفاق للزاني أن يتزوج بالزانية التي زنا بها، فإن جاءت بولد بعد مضي ستة أشهر من وقت العقد، عليها ثبت نسبه منه، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت العقد لا يثبت نسبه منه، إلا إن قال: إن الولد منه، ولم يصرح بأنه من الزنا؛ فهذا الإقرار يثبت نسبه منه، لاحتمال عقد سابق، أو دخول بشبهة حملاً لحال المسلم على الصلاح، وستراً على الأعراض.

راجع في هذه المسألة: البدائع ٢/٢٦٩، بداية المجتهد ٢/٣٩ وما بعدها، المهذب ٢/٤٣، المغني ٦/٦٠١-٦٠٤.

## المطلب الثاني

### المتبرع بنطفة مؤنثة

التبرع ببيضة مؤنثة أصبح الآن ممكناً من الناحيتين العلمية والعملية، كالتبرع بالنطفة المذكورة، فالعقم الذي تعاني منه الأسرة قد يرجع إلى الزوجة، مع قدرة الزوج على الإنجاب، ويمكن في هذه الحالة الحصول على بيضة من امرأة أخرى مخصبة، شريطة أن تكون ضررتها؛ ليتم تلقيحها بنطفة الزوج، ثم تزرع البيضة الملقحة في رحم الزوجة التي تعاني من عدم القدرة على الإنجاب، ويلجأ الزوجان إلى هذا العمل، إذا كان مبيض الزوجة مستأصلاً أو معطلاً، لكن رحمها سليم يقبل زرع البيضة الملقحة وحملها، وهنا تكون هذه المرأة قد تبرعت لضررتها ببيضتها فقط، وقد تتبرع المرأة صاحبة البيضة بالحمل أيضاً.

وقد تتبرع المرأة بالحمل فقط؛ وذلك بأن يجري تلقيح بيضة الزوجة بنطفة الزوج في أنبوب اختبار، ثم تزرع البيضة الملقحة في رحم امرأة أخرى، تتطوع بحملها، ويشترط أن تكون زوجة لصاحب النطفة أي: الزوج، ويلجأ الزوجان إلى هذه الطريقة إذا كان مبيض الزوجة سليماً ومنتجاً، لكنها غير قادرة على الحمل؛ لمرض أو عيب في رحمها.

لكن هذه الحالة هي الوجه الآخر للحالة الأولى، فالتبرع ببيضة مؤنثة، يعني: أن من تحملها وتضعها، ليست صاحبها، كما أن التبرع بالحمل فقط يعني أيضاً أن المتبرعة ليست صاحبة للبيضة التي تبرعت بحملها.

ومهما يكن من أمر، فإني سوف أبين نسب الولد نتاج التلقيح لجهة الأب، ولجهة الأم أيضاً<sup>(١)</sup>.

(١) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٥١٧، ٥١٨.

### الفرع الأول: النسب لجهة الأب

ليست هناك صعوبة في تحديد نسب الولد نتاج التلقيح في حالة التبرع بنطفة مؤنثة لجهة الأب، فالولد يستفيد قطعاً من قرينة الأبوة، فهو قد ولد من امرأة متزوجة حال قيام الحياة الزوجية، فالزوج هو الأب الشرعي للطفل المولود قطعاً، ولن يستطيع أن ينكر نسبه إليه، فالنطفة التي استخدمت في التلقيح هي نطفته؛ ومن ثم فالولد من صلبه قطعاً؛ لأن الزوج هو صاحب الفراش الذي ولد فيه الولد، وقد قال رسول الله ﷺ: «الولد للفراش»<sup>(١)</sup>.

ويثبت نسب الولد حينئذ دون حاجة إلى اعتراف أو بيّنة، شريطة توافر شروط ثبوت النسب بالزواج الصحيح.

### الفرع الثاني: النسب لجهة الأم

إذا كانت المرأة المتبرعة بحمل البيضة الملقحة زوجة أخرى للرجل صاحب البيضة، فمن هي الأم؟ أي صاحبة البيضة؟ أم التي تبرعت بالحمل؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على رأيين:

**الرأي الأول:** يرى أن الأم هي صاحبة البيضة، واستند على أساس:

١- أن العلم قد أثبت أن الجنين بعد زرعه في رحم المرأة المستعارة أو المؤجرة، أشبه ما يكون بطفل تغذى من غير أمه.

٢- أن السجل الوراثي الحقيقي للوليد قد جاء -أساساً- من الخلايا الجنسية للأبوين، فكل خلية بمثابة ميكرو فيلم للمخلوق، والذي منه جاءت، فإذا كان الأبوان أشقرين وحصل التلقيح من خلاياهما الجنسية في الأنبوب، ثم زرع الجنين الناتج عن ذلك

(١) سبق تخريجه في هذا الكتاب، ص ١٦٥.

في رحم امرأة زنجية، فإنه لن يحمل أي صفة من صفاتها؛ بل يخرج إلى الحياة كوليد أشقر؛ وذلك أن الأصول الوراثية ترجع الوليد أساساً إلى الوالدين اللذين شاركوا بخلاياهما الجنسية فيه<sup>(١)</sup>.

٣- **واستدلوا أيضاً:** بأنه إذا كان الولد ينسب لجهة الأب صاحب النطفة، فإنه ينسب أيضاً لجهة الأم صاحبة البيضة<sup>(٢)</sup>.

**الرأي الثاني:** يرى أن الأم هي التي تبرعت بالحمل؛ وهذا رأي جمهور الفقهاء المحدثين<sup>(٣)</sup>، واستدلوا: بالأدلة الآتية:

١- قوله تعالى: ﴿...إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ...﴾<sup>(٤)</sup>. فنفسى الله الأمومة عن التي لم تلد.

٢- قوله تعالى: ﴿...لَا تُضَارَّ وِلْدَةٌ بِوِلْدِهَا...﴾<sup>(٥)</sup>. والوالدة الحقيقية هي التي ولدت.

٣- قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ...﴾<sup>(٦)</sup>. فالذي يرث المرأة هو الطفل الذي ولده المرأة.

٤- قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ...﴾<sup>(٧)</sup>. والوالدة هي التي ولدت.

(١) ذهب إلى هذا الرأي: الشيخ مصطفى الزرقاء، والأستاذ الدكتور نعيم ياسين، والأستاذ الدكتور عبد الحافظ حلمي وغيرهم. راجع في هذا الرأي: طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي للدكتور محمد علي البار ص ١٣٦، ٥٨، ١٤٩، والإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٥٢٢، والإنجاب في ضوء الإسلام ص: ٢٢٢، ٢١٩.

(٢) راجع: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص ٥٣٤-٥٣٥.

(٣) راجع في ذلك: طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي ص: ٥٦ وما بعدها، الإنجاب في ضوء الإسلام ص: ١٩٣ وما بعدها، الإنجاب الصناعي ص: ٥٢٤.

(٤) سورة المجادلة، الآية: ٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٦) سورة النساء، الآية: ٧.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

٥ - قوله تعالى: ﴿...حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا...﴾<sup>(١)</sup>. فالتى تحمل وتضع هي الأم.

٦ - قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ...﴾<sup>(٢)</sup>. فهل صاحبة البيضة حملته وهناً على وهن؟!.

٧ - وكذلك استدلوا: بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص<sup>(٣)</sup>، وعبد ابن زمعة<sup>(٤)</sup> في غلام، فقال سعد: يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص<sup>(٥)</sup> عهد إلي أنه ابنه، انظر إلى شبهه.

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

(٢) سورة لقمان، الآية: ١٤.

(٣) هو: سعد بن مالك بن وهيب، وقيل أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن كعب بن لؤي ابن كنانة القرشي الزهري، أسلم بعد ستة، وقيل بعد أربع، وكان عمره يوم أسلم ١٧ سنة، شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، وهو أحد العشرة من سادات الصحابة، وأحد الستة أصحاب الشورى، شهد بدرًا وأحدًا والخندق، والمشاهد كلها، وهو أول من أراق دمًا في سبيل الله، وأول من رمى سهمًا في سبيل الله، وهو آخر من مات من المهاجرين، سنة ٥٥ هـ عن اثنتين وثمانين سنة. انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ١/٩٢، أسد الغابة ٢/٣٦٦، الاستيعاب ٤/١٧٠.

(٤) هو: عبد بن زمعة بن الأسود، أخو سودة بنت زمعة، كذا نسبها أبو نعيم، وقال أبو عمر، عبد بن زمعة بن قيس ابن عبد شمس بن عبد ود بن زمر بن مالك بن حسل بن عامر بن لؤي العامري، وقال ابن مندة: عبد بن زمعة أخو سودة بنت زمعة، كان سيداً من سادات الصحابة، وهو أخو سودة لأبيها، وأخو عبد الرحمن بن زمعة بن وليدة زمعة، الذي تخاصم فيه عبد بن زمعة مع سعد بن أبي وقاص، قال ابن الأثير: قول أبي نعيم في نسبه زمعة بن الأسود أخو سودة بنت زمعة وهم منه، فإن سودة بنت زمعة بن قيس، فالصحيح إذن هو النسب الذي قاله أبو عمر: أنه من عامر بن لؤي.

انظر في ترجمته: أسد الغابة ٣/٥١٥-٥١٦.

(٥) هو: عتبة بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص مالك، وقد تقدّم نسبه عند ذكر أخيه سعد (هامش رقم ٣ من هذه الصفحة).

ذكر في الصحابة، عهد إلى سعد أخيه: أن ابن وليدة زمعة منه، قال أبو نعيم: (ذكره بعض المتأخرين في الصحابة، وعتبة هو الذي شجّ الرسول ﷺ، وكسر رباعيته يوم أحد، وما علمت له إسلامه، وما ذكره أحد من المتقدمين في الصحابة، قيل: إنه مات كافراً). ١ هـ.

وقد قال الزبير بن بكار: (عتبة بن أبي وقاص كان قد أصاب دمًا في قريش، فانتقل إلى المدينة قبل الهجرة، فاتخذ بها منزلاً ومالاً، ومات في الإسلام).

انظر في ترجمته: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣/٥٧٢-٥٧٣.

وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله، ولد على فراش أبي من وليدته<sup>(١)</sup>.  
 فنظر رسول الله ﷺ فرأى شَبهاً بِيْناً بعتبة، فقال: «هولك يا عبد بن زمعة (الولد  
 للفراش، وللعاهر الحجر)، واحتجبي منه يا سودة<sup>(٢)</sup>، فلم يرَ سودة قط»<sup>(٣)</sup>.

### وجه الاستدلال من الحديث:

قد جعل رسول الله ﷺ الغلام ابناً لزمعة، مع ظهور أنه ليس ابناً لزمعة، وجعل  
 الحكم (الولد للفراش)، فالحقيقة الواقعة (العلمية) ليست بالضرورة هي الحقيقة  
 الشرعية، فالشرع يحكم بالظاهر، والحقيقة علمها عند الله، وقد أمر الرسول ﷺ  
 زوجته سودة ﷺ أن تحتجب من أخيها؛ لظهور الشبهة القوية أخذاً بالاحتياط.

٨- ما سبق من ناحية النص، أما من ناحية المعنى: فإن البيضة الملقحة إنما نمت وتغذت  
 بدم التي حملتها، وتحملت آلام الحمل وآلام المخاض، فهل يعقل أن ينسب ولدها  
 لغيرها؟ وعليه فهذا الولد ابن لهذه التي حملته وولدته، ويأخذ كل أحكام الولد  
 بالنسبة لأمه، والأم بالنسبة لولدها من حيث الميراث ووجوب النفقة والحضانة،  
 وامتداد الحل والحرمة إلى أصولها وفروعها وحواشيها، إلى غير ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) أي: الجارية التي وطئها سيدها، فجاءت منه بولد.

(٢) هي: سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر بن لؤي، القرشية  
 العامرية، زوج النبي ﷺ، تزوجها بمكة بعد وفاة خديجة قبل عائشة، وقيل تزوجها بعد عائشة، وكانت قبله تحت  
 ابن عمها السكران بن عمرو، أخي سهيل بن عمرو، من بني عامر بن لؤي، وكان مسلماً، فتوفي عنها فتزوجها  
 رسول الله ﷺ، وكانت امرأة ثقيلة، وأسنت عند رسول الله ﷺ، ولم تجب منه ولداً، توفيت آخر خلافة عمر.

انظر في ترجمتها: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٧/١٥٧-١٥٨.

(٣) سبق تخريجه ص ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٤) راجع: طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي للدكتور محمد علي البار ص: ١٦٥.

## المناقشة والترجيح

يمكن مناقشة أدلة الرأي الأول، بما يأتي:

١- أمّا قولهم (إن المرأة المتبرعة بالحمل لا يستفيد منها الولد غير الغذاء): فهذا غير صحيح، فالأمومة ليست بيوضة تؤخذ من هذه المرأة أو تلك، فتلقح بنطفة هذا الرجل أو ذاك، وإنما هي أيضاً حمل وولادة؛ فهذا إجحاف بحقيقة الدور الذي تؤديه، فالأمومة الحقيقية تمر بثلاث مراحل: تلقيح النطفة، والحمل، والوضع، وقد قامت المرأة التي تبرعت بالحمل بمرحلتين من هذه المراحل، وكلتاهما من أصعب مراحل الأمومة من الناحية العملية، وأكثرها خطورة على صحة الحامل والجنين معاً<sup>(١)</sup>.

٢- أمّا ما يتعلق بالسجل الوراثي، فيمكن أن يقال: إن كل أطوار خلق الإنسان في رحم أمه من النطفة الأمشاج إلى الولادة تحدث في الرحم، ومن يحدث لها ذلك سماها القرآن أمّاً في مواضع كثيرة، منها: ﴿... وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ...﴾ الآية<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿... يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ...﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: ﴿... وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا...﴾<sup>(٤)</sup>.

والأمومة تعتمد على خلق الجنين في بطن أمه طوراً بعد طور، وقد قال ﷺ في حديث ابن مسعود الذي أخرجه الشيخان: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك...» الحديث<sup>(٥)</sup>. فالأمومة ليست

(١) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٥٣٦.

(٢) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٦.

(٤) سورة النحل، الآية: ٧٨.

(٥) سبق تخريجه ص: ٣٠ من هذا الكتاب.

معتمدة على العوامل الوراثية وحدها، وإن كان لتلك العوامل أهمية كبرى في صفات الخلق، إلا أن الأمومة أوسع من ذلك، وأشمل علمياً وشرعياً<sup>(١)</sup>.

٣- أمّا قولهم باعتبار المرأة صاحبة البيضة أمّاً للمولود قياساً على الأب صاحب النطفة: هذا قول غير صحيح؛ لأن النسب بوجه عام يقوم على الحقيقة البيولوجية، وفي ذلك يقول ربنا سبحانه وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُّرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ...﴾<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا اعتبر سبحانه وتعالى أن الأب الحقيقي للمولود، الذي تربطه به صلة حقيقية هو صاحب النطفة، ما لم تكن من زنا، فالقول باعتبار المرأة صاحبة البيضة، أمّاً للمولود قياساً على الأب، وإعمالاً للمعيار البيولوجي قياس مع الفارق؛ وذلك لاختلاف دور الرجل تماماً عن دور المرأة المشاركة في تكوين الطفل حتى الولادة، فالرجل يقتصر دوره على إفراز النطفة التي يتم تلقيح بيضة المرأة بها؛ فهو إذن دور سلبي، أمّا المرأة فدورها يختلف عن ذلك كله، فهي لا تقتصر على إفراز البيضة؛ بل وحمل البيضة الملقحة تسعة أشهر، مع ما في ذلك من معاناة صحية ونفسية، ثم تنتهي مدة الحمل بالوضع، وهي عملية شاقة جداً قد تكلف المرأة حياتها؛ فتحقق بهذا أن قياس صاحبة البيضة على الأب قياس مع الفارق، لاختلاف طبيعة دور كل منهما<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يترجح لدينا الرأي الثاني، القائل: بأن الأم هي التي تبرعت بالحمل، ويمكن أن ندعم ترجيحنا بما يأتي:

(١) انظر: ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام ص: ٢٢٠، طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي للدكتور محمد علي البار ص٥٨-٥٩.

(٢) سورة الحج، الآية: ٥.

(٣) راجع: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٥٣٥-٥٣٦.

## أولاً: الاعتبارات العلمية

سنلقي الضوء على دور كل من صاحبة الببيضة والمتبرعة بالحمل، مع التسليم بضرورة دور كل منهما.

أ- دور صاحبة الببيضة: عرفنا فيما سبق أن دور صاحبة الببيضة هو إعطاء بيضتها لامرأة أخرى تعاني من العقم، فدورها هو دور سلبي تماماً، لم تتحمل في سبيل ذلك أي معاناة أو مشقة، ومع ذلك فإن هذا الدور السلبي له تأثير من الناحية الوراثية، فالسجل الوراثي الحقيقي للطفل قد جاء أساساً من الخلايا الجنسية للأبوين، فكل خلية بمثابة ميكرو فيلم للمخلوق، الذي منه جاءت... أن الأصول الوراثية ترجع الوليد أساساً إلى الوالدين اللذين شاركا بخلاياهما الجنسية فيه<sup>(١)</sup>.

وهذا السجل الوراثي لم يستطع أصحاب الرأي الثاني الذي رجحناه أن ينفوه.

ب- دور المتبرعة بالحمل: ينحصر دور المتبرعة بالحمل في الحمل والولادة، وهو دور إيجابي ومهم جداً، يمر بمرحلتين مهمتين:

**الأولى: الحمل.** فالوليد يستخلص من المرأة الحامل غذاءه، ولكن وجوده في بطنها له آثار جانبية، فهو يقلب كيان المرأة بأكملها خلال الحمل، حيث يضطرب الجهاز الهضمي في أثناء الحمل اضطراباً شديداً، ويبدأ الحمل بالغشيان والقيء؛ وخاصة في الثلاثة الأشهر الأولى، وتصاب المرأة بسوء الهضم والحرقان، وتقل الشهية وخاصة في مدد الحمل الأولى، ناهيك عن الوحم، أي: الرغبة الشديدة في بعض الأطعمة، أو حتى المواد الغريبة. ومن ناحية أخرى: يتحمل القلب في أثناء الحمل أعباء إضافية تبلغ ضعف ما يتحمله في الحياة العادية، فالقلب عليه أن يضخ كمية مضاعفة من الدم تكفي الأم والجنين معاً. فحين يبلغ ما يضخه القلب قبل الحمل ٦٥٠ لتر يومياً، يبلغ في

(١) راجع: خلق الإنسان بين الطب والقرآن لمحمد علي البارص: ١٢٧، الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ٥٤٢.

أثناء الحمل؛ وخاصة في الأشهر الأخيرة ١٥ ألف لتر يومياً، ولكي يستطيع القلب أن يضح هذه الكمية الزائدة عليه أن يضاعف من نبضاته.

كما تشكو الحامل في الأشهر الأخيرة من ضيق في التنفس، واضطراب في وظائف الغدد الصماء، ولين العظام في أثناء الحمل وبعده، إضافة إلى التهاب المجاري البولية، كما يكثر في الحمل اضطراب ضغط الدم؛ سواء كان بانخفاض شديد يؤدي للشعور بالدوخة، أو ارتفاع في ضغط الدم يؤدي إلى تسمم الحامل، إذا لم يعالج بسرعة؛ بل قد يؤدي إلى وفاة الجنين والأم معاً، بالإضافة إلى الخوف والحزن والفرح والقلق والكآبة، وصدق الله إذ يقول: ﴿... حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ...﴾<sup>(١)</sup>. وقال: ﴿... حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا...﴾<sup>(٢)</sup>.

كما أن الجنين يحصل خلال مدة الحمل على كل ما يحتاج إليه من غذاء وهواء ومناعة، ويعطيها إفرازاته من المواد السامة لتطردها بدلاً منه خارج الجسم، فالحامل لا يقتصر دورها إذن على تغذية الجنين؛ بل يتجاوز ذلك إلى إمداده بما يحتاج من هواء ومناعة، وطرده لإفرازاته الضارة.

**الثانية: الولادة.** ما أن تتم مدة الحمل تسعة أشهر في العادة بالأمها وآمالها، بمتاعبها الجسدية والنفسية، حتى تأتي حقبة الولادة وما يصحبها من آلام تفوق أي ألم آخر، وتبدأ مرحلة الولادة بما يسمى الطلق، وهي آلام شديدة قد تستدعي في بعض الحالات تدخل الطبيب بسرعة لإخراج الجنين بالشفط، أو باستخدام الجفت، أو حتى بالعملية القيصرية، وإذا كان الطب قد استطاع تخفيض مخاطر الولادة نسبياً، إلا أن هناك بعض المضاعفات التي قد تؤدي إلى أمراض مرهقة بجهاز المرأة التناسلي، مثال ذلك: تمزق عنق الرحم، أو انشقاب بالمشانة أو بجدار المهبل، أو حدوث ناسور خلفي أو أمامي، هذا بالإضافة إلى المتاعب التي تصادف الأم بعد الولادة،

(١) سورة لقمان، الآية: ١٤.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

حيث تصاب بعد الولادة مباشرة بقشعريرة وإجهاد شديد، واحتمال انخفاض ضغط الدم، وبطء النبض، ناهيك عن متاعب مدة النفاس الجسدية والنفسية<sup>(١)</sup>.  
وبعد هذا العرض الموجز لحقيقة دور المرأة خلال مرحلتي الحمل والولادة؛ يترجح لدينا أن المتبرعة بالحمل هي الأم، وأن القول باعتبارها كالمرضعة غير صحيح.



(١) انظر: خلق الإنسان بين الطب والقرآن للدكتور محمد علي البار ص: ٤٦١ وما بعدها.

## المطلب الثالث

### الآثار المترتبة على اختلاف العلماء في الحمل لحساب الغير

ويشتمل على ثلاثة أفرع:

#### الفرع الأول: علاقة الولد بالمرأة صاحبة البيضة

إذا كنا قد رجحنا أن أم الولد هي التي حملته وولدتَه، إلا أنه ليس غريباً تماماً عن المرأة صاحبة البيضة، فالنطفة على كل حال هي بداية خلق الإنسان، يستوي في ذلك النطفة المذكر أو النطفة المؤنثة (البيضة).

يقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُطْفَةٍ...﴾ الآية<sup>(١)</sup>. فالمرأة صاحبة البيضة إن لم تكن أمه شرعاً فهي ليست منقطعة الصلة به تماماً، فإن لم تكن أمّاً فهي ليست أجنبية عن الطفل، فما هي إذن علاقتها به؟ وما هي علاقته بأبنائها وبأصولها وبفروعها؟

في تحديد هذه العلاقة للعلماء رأيان:

**الرأي الأول:**<sup>(٢)</sup> يرى أن صاحبة البيضة هي بمثابة الأم من الرضاعة؛ وذلك لأن الحنفية اعتبروا علة التحريم في الرضاع هي الجزئية أو شبهتها، فأقل ما يقال: إن هذا الطفل فيه جزئية من صاحبة البيضة<sup>(٣)</sup> توجب حرمة الرضاع.

(١) سورة الحج، الآية: ٥.

(٢) هذا هو رأي مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة، ورأي كثير من العلماء المعاصرين. راجع: طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي ص: ١٣٦.

(٣) راجع: بدائع الصنائع ٤/٤، طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي ص: ١٦٦.

الرأي الثاني: (١) يرى أنه لا اعتبار للعلاقة بين الولد والمرأة صاحبة البيضة، وأن عملها هدر لا تترتب عليه أحكام، ألا ترى أن امرأة لو غذت طفلاً بدمها بالطرق المعروفة الآن، هل يثبت بين صاحبة الدم وبين هذا الطفل حرمة الرضاعة الذي يبدو من قوله تعالى: ﴿...وَأُمَّهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ...﴾ (٢). إن الإرضاع فيه معنى الجزئية، وأن هذه المرأة لا تتجاوز أن تكون زوجة أب هذا الطفل، أمّا ما وراء ذلك من تعلق حرمة الرضاع بها بأصولها وفروعها وحواشيها، فأمر موهوم أكثر مما هو مظنون. ويؤكد ذلك بالإضافة إلى ما سبق أن حرمة الزواج بالنساء تحريماً مؤبداً يكون لأحد أسباب ثلاثة:

١- القرابة أو النسب، وهي الصلة الناشئة عن قرابة الولادة.

٢- المصاهرة، وهي الصلة الناشئة عن قرابة الزواج.

٣- الرضاع، وهي الصلة الناشئة عن إرضاع المرأة غير ولدها.

هذا هو مذهب الشافعية (٣)، والمشهور من مذهب المالكية (٤).

فالبنوة التي تبنى عليها الأحكام هي البنوة الشرعية، وهي منتفية في الحالة السابقة. ولذلك لا يحل للولد أن يختلي بها، أو بأحد فروعها.

أمّا الحنفية (٥) والحنابلة (٦) فقد ذهبوا إلى تحريم زواج الرجل من بنته من

(١) وذهب إلى هذا الرأي الشيخ بدر متولي، والدكتور محمد المرسي زهرة. راجع: طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي ص ١٦٦، الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٥٥٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٣) راجع: مغني المحتاج ٣/١٧٥، ٤١٩.

(٤) راجع: الشرح الصغير للدردير ٢/٣٤٧.

(٥) راجع: بدائع الصنائع ٢/٢٦٠، فتح القدير ٢/٣٦٥ وما بعدها.

(٦) راجع: المغني لابن قدامة ٦/٥٧٧ وما بعدها.

الزنا، وكذلك تحرم الأم على ابنها من الزنا، فالبنات من الزنا هي جزء من الزاني، فهي بنته حقيقةً، لكن لا ترثه، ولا تجب نفقتها عليه، والأخذ بهذا الرأي يؤدي إلى القول بتحريم المرأة صاحبة البيضة على الولد (نتاج التلقيح الصناعي) (١).

### الفرع الثاني: علاقة الولد بالمرأة المتبرعة بالحمل

عرفنا فيما سبق (٢) أن هناك من العلماء من يُعدُّ الأم هي صاحبة البيضة، فما علاقة الولد إذن بالمرأة المتبرعة بالحمل؟

يُعدُّ هؤلاء العلماء المرأة التي تبرعت بالحمل بمثابة الأم من الرضاع بالنسبة للولد، بما يترتب على ذلك من آثار؛ ومن ثم يحرم على المولود أن يتزوجها، أو يتزوج من بناتها، لقوله عز وجل: ﴿... وَأُمَّهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِمَّنْ الرَّرَّضَعَةُ...﴾ (٣).

فهذه الآية الكريمة صريحة في تحريم الأمهات رضاعاً، والأخوات رضاعاً، وتشير إلى تحريم أصناف الرضاعية الأخرى؛ لأنها أطلقت على التي أرضعت بأنها أم، وعلى أولادها أنهم إخوة وأخوات؛ فدل هذا الإطلاق على أن الرضاع يصل الرضيع بمن أرضعته صلة الفرع بأصله؛ لأنه برضاعه منها صار بعضها وبعض زوجها، وعن هذه الفرعية والأصلية تتفرع سائر المحرمات رضاعاً (٤).

**الرد عليهم:** أقول: بأن جعلهم المرأة المتبرعة بالحمل مثل المرضعة التي ترضع ولد غيرها قول مردود؛ لأن فيه تجاهلاً لدور المرأة المتبرعة بالحمل، فالأمومة ليست ببيضة تؤخذ من هذه المرأة، أو تلك تلقح بنطفة هذا الرجل أو ذاك، وإنما هي -أيضاً-

(١) الانجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٥٥٩.

(٢) راجع: ص ٢٤٣ من هذا الكتاب.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٤) راجع: الأحوال الشخصية للدكتور أحمد الغندور ص: ١١٥.

حملٌ وولادة، فالأمومة الحقيقية تمر بمراحل ثلاث: تلقيح النطفة، الحمل، الوضع، وقد قامت المرأة التي تبرّعت بالحمل بمرحلتين مهمتين، وهما الحمل والوضع.

ومن ناحية أخرى: فإن المرأة لا تُعد -بحسب المعنى الدقيق للرضاعة- مرضعاً، إلا ابتداءً من وقت الولادة؛ فالرضاع هو مص الرضيع اللبن من ثدي آدمية، ومدة الرضاع سنتان، لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ...﴾<sup>(١)</sup>.

وتبدأ مدة الرضاعة من وقت الولادة، وهو ما يستفاد ضمناً من قوله تعالى: ﴿...وَحَمْلُهُ، وَفِصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا...﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿...وَفِصْلُهُ، فِي عَامَيْنِ...﴾<sup>(٣)</sup>.

فدل ذلك على أن أقل مدة الحمل هي ستة أشهر، والفصال في عامين على أساس أنها لا تبدأ إلا بعد الولادة مباشرة، فعندما نُعد المرأة المتبرعة بالحمل أمّاً من الرضاع بالنسبة للمولود يكون فيه تجاهل كبير للدور الذي تقوم به.

ومن ناحية أخرى: فإنه لا يتفق مع المقصود بالرضاعة، ومدتها وبتدائها، فالرضاع يبدأ من تاريخ الولادة، بينما المرأة المتبرعة بالحمل تقوم بإرضاع الطفل قبل ولادته، وأثناء مدة الحمل، فهذه المدة أي التسعة أشهر مدة الحمل تحسب مرّة في مدة الحمل، ومرّة أخرى في مدة الرضاع، مع أن القرآن الكريم يفرّق بينهما بوضوح، حيث تأتي مدة الرضاع بعد مدة الحمل<sup>(٤)</sup>. فخلافاً لذلك يُعد مخالفة صريحةً للقرآن الكريم.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

(٣) سورة لقمان، الآية: ١٤.

(٤) راجع: الأحوال الشخصية للدكتور أحمد الفندور ص: ١١٨، الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٥٣٧، ٥٣٨.

### الفرع الثالث: تحديد الأب في الحمل لحساب الغير

قد تكون الزوجة غير قادرة على الحمل لمرض في رحمها مثلاً، لكن مبيضاها سليم قادر على التبويض، فتؤخذ منها ببيضة، ويتم تلقيحها بنطفة زوجها في وعاء اختبار، ثم تزرع في رحم امرأة أخرى تتبرع بحملها لحساب الزوجة، والقول في هذه الحالة بأن أم الولد هي التي حملته وولده يثير صعوبة بالنسبة لتحديد الأب الشرعي الذي ينسب له هذا المولود، فهو ليس زوج المتبرعة بالحمل قطعاً؛ لأن الولد ليس منه، وإذا كان الولد يستفيد من قرينة الأبوة إذا توافرت شروطها، فإنه لا يجوز للزوج قبول نسبه، ويجب عليه إنكاره؛ لأنه ليس منه، قال الله تعالى: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ...﴾<sup>(١)</sup>.

وهو بالمقابل زوج المرأة صاحبة البيضة قطعاً، فالولد من نطفته؛ ومن ثم يجب أن ينسب إليه، لكن العقبة الحقيقية تكمن في أن زوج المرأة صاحبة البيضة لا تربطه بالمرأة المتبرعة بالحمل زواج شرعي، أو فاسد، أو حتى رابطة فيها شبهة للحل، ومن المعروف أن النسب لا يثبت لجهة الأب إلا بأسباب ثلاثة: زواج صحيح، أو فاسد، أو وطء شبهة، أو مخالطة الرجل جاريتة التي يملكها ملك اليمين؛ ومن ثم فإن نسبه يثبت لأمه فقط.

وهناك حالة أخرى لا تقل صعوبة عن سابقتها، فقد تكون الزوجة قادرة على الحمل، ويكون رحمها سليماً قابلاً لعلوق النطفة (الأمشاج) به، لكن مبيضاها مستأصل أو معطل، فتؤخذ ببيضة من امرأة أخرى تتبرع بها، ويتم تلقيحها بنطفة زوج المرأة ذات المبيض المستأصل أو المعطل، ثم تزرع البيضة الملقحة في رحم الزوجة، فإذا قلنا: إن الأم صاحبة البيضة، فإنه يستحيل شرعاً نسبة الولد لأبيه الحقيقي، وهو زوج المرأة التي حملت الطفل وولده؛ وذلك لعدم وجود علاقة حلال، أو فيها شبهة للحل بين الزوج والمرأة صاحبة البيضة، وينسب الولد حينئذ لأمه فقط، مع أن جعل المرأة المتبرعة بالحمل هي الأم يؤدي إلى نسبة الولد لها ولزوجها؛ لأن الولد من صلبه بيقين<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥.

(٢) راجع: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص ٥٦١-٥٦٢.